

\* وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ \* =

اللغة : « لا أقعد ، أراد لا أنسكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك ، وتقول : قعد فلان عن الحرب ، إذا تأخر عنها ولم يباشرها » الجبن ، بضم فسكون — هو الهيبة والفرع وضعف القلب والخوف من المماقة « الهيجاء » الحرب ، وهي تقصر وتمد . فن قصرها قول لبيد :

\* يَا رَبِّ هَيْجَاءُ هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا \*

ومن مدها قول الآخر :

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكُ سَيْفٌ مُهَنْدٌ

« توالت ، تابعت وتكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه « زمر ، جمع زمرة ، وهي الجماعة « الأعداء ، جمع عدو .

الإعراب : « لا ، نافية « أقعد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الجبن ، مفعول لأجله « عن الهيجاء « جار ومجرور متعلق بقوله أقعد « ولو ، الواو عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تتوال زمر الأعداء ، ولو توالت زمر الأعداء ، لو : حرف شرط غير جازم « توالت ، توالى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل « زمر » فاعل توالت ، وزمر مضاف ، و « الأعداء ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الجبن ، حيث وقع مفعولاً لأجله ، ونصبه مع كونه على بال . وقد اختلف النحاة في جواز مجيء المفعول لأجله معرفة ؛ فذهب سيبويه - وتبعه الزمخشري - إلى جواز ذلك ، مستدلين على هذا بما جئته عن العرب في نحو بيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه والبيتين ( رقم ١٦٤ و ١٦٥ ) وقول شاعر الحماسة :

كَرِيمٌ يَفْضُ الطَّرْفَ فَضْلَ حَيَاتِهِ وَيَدْنُو وَأَطْرَافُ الرَّمَاحِ دَوَانِي

فقوله « فضل حياته » مفعول لأجله ، وهو معروف بالإضافة ؛ إذ هو مضاف إلى مضاف إلى الضمير .

وذهب الجرمي إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة ؛ لأنه — فيما زعم — =

البيت ، ف « الجبن » مفعول له ، أى : لا أقعد لأجل الجبن ، ومثله قوله :  
١٦٤ — فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُوا الإِغَارَةَ فَرُسَانًا وَرُكْبَانًا

= كالحال والتمييز ، وكل منهما لا يكون إلا نكرة ، فإن جاء المفعول لأجله مقترنا بأل ، فال هذه زائدة لا معرفة ، وإن جاء مضافا إلى معرفة فإضافته لفظية لا تفيد تعريفا .  
والصحيح ما ذهب إليه سيويه رحمه الله في هذه المسألة ؛ لورود الشواهد الكثيرة في النظم والنثر ، وبما يدل على صحته وروده في قول الله تعالى : ( يجملون أصابعهم في آذانهم من الصواقع حذر الموت ) والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه .

١٦٤ — البيت من مختار أبي تمام في أوائل ديوان الحماسة ، وهو من كلمة انربط بن أنبف أحد بني الضبير ،

اللغة : « شنوا ، أراد فرقوا أنفسهم لا جل الإغارة ، الإغارة ، الهجوم على العدو والإيقاع به ، فرسانا ، جمع فارس ، وهو راكب الفرس « ركبانا ، جمع راكب ، وهو أعم من الفارس ، وقيل : هو خاص براكبي الإبل .

المعنى : يتمنى بدل قومه قوما آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم ، ما بين فارس وراكب .

الإعراب : « فليت ، حرف تم ونصب « لى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم « قوما ، اسم ليت مؤخر « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « ركبوا ، فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « شنوا ، فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، وله مفعول به محذوف ، والتقدير : شنوا أنفسهم - أى فرقوها - لأجل الإغارة « الإغارة ، مفعول لأجله « فرسانا ، حال من الواو في « شنوا ، « وركبانا ، معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « الإغارة ، حيث وقع مفعولا لأجله منصوبا مع اقترانه بأل ، وهو يرد على الجرمى الذى زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة ، وادعاؤه أن أل في « الإغارة ، ونحوها زائدة لا معرفة خلاف الأصل فلا يلتفت إليه .  
وربما قيل : انه لا شاهد في البيت ؛ لأن الإغارة مفعول به : أى فرقوا إغارتهم على عدوهم ، وليست مفعولا لأجله .

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران - النصبُ ، والجرُّ - على السواء ؛ فتقول :  
« ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبَهُ ، ولتَأْدِيبِهِ » وهذا [ قد ] يُفْهَمُ من كلام المصنف ، لأنه لما  
ذكر أنه يقل جرُّ المجرّد ونصبُ المصاحبِ للألف واللام عُلِمَ أن المضاف لا يقلُّ فيه  
واحدٌ منهما ، بل يكثر فيه الأمران ، ومما جاء منصوباً قوله تعالى : ( يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ  
فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ) ومنه قوله :

١٦٥ - وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَدَّخَارَهُ  
وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمًا

١٦٥ البيت لحاتم الطائي ، الجواد المشهور ،

اللغة : « العوراء ، الكلمة القبيحة وادخاره ، استبقاه لمودته ، وأعرض ، أى أصفح .  
الإعراب : « وأغفر ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا  
« عوراء ، مفعول به لاغفر ، وعوراء مضاف و « الكريم ، مضاف إليه ، ادخاره ،  
ادخار : مفعول لأجله ، وادخار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وأعرض ، فعل  
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عن شتم ، جار ومجرور متعلق بأعرض ،  
وشتم مضاف و « اللئيم ، مضاف إليه « تكريما ، مفعول لأجله .

الفاهد فيه : قوله « ادخاره ، حيث وقع مفعولا لأجله منصوباً مع أنه مضاف للضمير  
ولو جره باللام فقال « لادخاره ، لكان سائغاً مقبولا .  
وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفة لا بإضافة ولا بأل ،  
وما زعمه من أن إضافة المفعول لأجله لفظية لا تنفيذ التعريف غير صحيح .

وفي قوله « تكريما ، شاهد آخر لهذا الباب ، فإن قوله « تكريما ، مفعول لأجله ،  
وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بأل ، وقد جاء به منصوباً لاستيفائه الشروط ، ولا  
يختلف أحد من النحاة في صحة ذلك .

المفعول فيه ، وهو . . . ظرفاً

الظرفُ : وقتٌ ، أو مكانٌ ، ضمناً « في » باطرادٍ ، كهنا أمكثُ أزمناً<sup>(١)</sup>

عرّف المصنفُ الظرفَ بأنه : زمان — أو مكان — ضمّن معنى « في » باطرادٍ ، نحو : « أمكثُ هنا أزمناً » فهنا : ظرف مكان ، وأزمناً : ظرف زمان ، وكل منهما تضمّن معنى « في » ؛ لأن المعنى : أمكث في هذا الموضع [ و ] في أزمْنٍ .

واحترز بقوله : « ضمن معنى في » مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى « في » كما إذا جعل أزمُ الزمان أو المكان مبتدأ ، أو خبراً ، نحو : « يومُ الجمعة يومٌ مباركٌ ، ويومُ عرفة يومٌ مباركٌ ، والدارُ لزيد » فإنه لا يسمى ظرفاً والحالة هذه ، وكذلك ما وقع منها مجروراً ، نحو : « سرتُ في يوم الجمعة » و « جلستُ في الدارِ » على أن في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح ، وكذلك ما نصبَ منها مفعولاً به ، نحو : « بنيت الدارَ ، وشهدتُ يومَ الجملِ » .

واحترز بقوله : « باطرادٍ » من نحو : « دَخَلْتُ البيتَ ، وسكنتُ الدارَ ، وذَهَبْتُ الشَّامَ » فإن كل واحد من « البيت ، والدار ، والشام » متضمن معنى « في » ولكن تضمّنه معنى « في » ليس مُطَرِّداً ؛ لأن أسماء المكان المُخْتَصِّصَةَ لا يجوز حذفُ « في » معها ؛ فليس « البيت ، والدار ، والشام » في المُثَلِّ منسوبةٌ

(١) « الظرف ، مبتدأ ، وقت ، خبر المبتدأ ، أو مكان ، معطوف على وقت ، ضمناً ، فعل ماضٍ مبنى للجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، في ، قصد لفظه : مفعول ثانٍ لضمين ، باطراد ، جار ومجرور متعلق بضمين ، كهنا ، الكاف جارة لقول محذوف ، هنا : ظرف مكان متعلق بأمكث ، أمكث ، فعل أمر ، وفاطحة ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ظرف زمان متعلق بأمكث أيضاً .

على الظرفية ، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن الظرف هو : ما تَصَمَّنَ معنى « في » باطِّرادٍ ، وهذه متضمنة معنى « في » لا باطِّراد .

هذا تقرير كلام المصنف ، وفيه نظر ؛ لأنه إذا جُمِلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى « في » ؛ لأن المفعول به غير متضمن معنى « في » ؛ فكذلك ما شُبِّه به ؛ فلا يحتاج إلى قوله : « باطِّرادٍ » ليخرجها ؛ فإنها خرجت بقوله « ما ضمن معنى في » والله تعالى أعلم .

\*\*\*

فَانْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ : مُظْهِراً كَانَ ، وَإِلَّا فَاَنوَهُ مُقَدَّراً<sup>(١)</sup>  
حُكْمٌ مَا تَصَمَّنَ معنى « في » من أسماء الزمان والمكان النصب ، والناصب له ما وقع فيه ، وهو المَصْدَرُ ، نحو : « مجبت من ضَرَبِكُ زِيداً ، يوم الجمعة ، عند الأمير » أو الفعل ، نحو : « ضَرَبْتُ زِيداً ، يوم الجمعة ، أمام الأمير » أو الوَصْفُ ، نحو : « أنا ضاربٌ زِيداً ، اليوم ، عندك » .

وظاهرُ كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط ، وهو المصدر ، وليس كذلك ، بل ينصبه هو وغيره : كالفعل ، والوصف<sup>(٢)</sup> .

(١) « فانصبه ، انصب : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به » بالواقع « جار ومجرور متعلق بانصب » فيه ، جار ومجرور متعلق بالواقع « مظهراً » خبر لسكان الآتي مقدم عليه « كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواقع » وإلا ، إن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف : أي وإلا يظهر « فانوه » الفاء واقعة في جواب الشرط ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « مقدرأ ، حال من الهاء في « انوه » .

(٢) اعلم أن الذي يقع في الظرف هو الحدث ، فإذا قلت لاحد « جلست أمامك » =